

فامر بكتبة الصك فمرضه فسيب الطنبا ان يكتب بعض اوقافه من الارض  
 فقل الصك عليه وكان المكتوبان فلان بن فلان وقف جميع ماله من الضياع  
 في هذه القرية وهي كذا وكذا اقرح على وجه كذا ريتين حردوها ولم يقرا  
 عليه الفراج الذي ينسب اليه الكاتب لم يصرف ذلك وقفا الا اذا علم انه اراد  
 بذلك جميع المذكور غير المذكور وذكر معلوم حينئذ يصير لكل وقفا  
 رجل وقف بيت الحام ارجوان يكون جازيا لان الحام ما كانت  
 منقولة بل هي تجوزان يصير واقفا تبعا للبيت كما لو وقف صبغة بمائها  
 من التين والعبيد وكذلك لو وقف بيتا فيه كواره العسل تجوزان يصير  
 الخيل تابعة للعسل اخوان عليهما دار موقوفة غابا حردهما ونقص  
 الاخر غلبت ثم حض الغايب وقفا للحاضر فاراد الغايب ان يرجع  
 بنصيبه فتركته فهذا على وجهين اما ان كان الحاضر فيما اوم لم يكن فان  
 كان فيها كان له ان يرجع لانه استغل كانت الغلة له وان استغل القيم  
 كان نصيبه على المناسج رحل اسنا جردا موقوفة وبنى فيها  
 حاققنا وسكنها فاراد غيره ان يزيد في الغلة ويخرجه من الحاقق  
 ينظر ان اجره مشاهرة اذا جاز اسل الشمر كان للقيم فتح الاجارة  
 لان الاجارة اذا كانت مشاهرة بعد في اسر كل شهر فبعد ذلك ينقد  
 اما ان كان رفع البناء بالوقف ولو قبله فمضى في الوجود الاوله رفعه  
 لانه ملكه وفي اوجه الثاني ليس له رفعه لانه كان ملكه فليس له ان  
 بالوقف فبعد ذلك المسألة على وجهين اما ان يرضى المناسج بان ملكه للقيم

الوقف قيمته مبنيا او منزوعا لهما كان اقل رضي اوم برض  
 ففي اوجه الاول لا يمكن القيمة وفي اوجه الثاني لا يمكن لان الملك  
 بغير رضاه لا تجوز فيسبغ الى ان يتخلص ملكه امارة قال لها  
 الجيران اجعاني هذه الدار وقفا على المسجد على انك متى احتجت  
 اليها تبعتها فاجابت فكتبت الصك بغير هذا الشرط وقيل لها  
 فعلى ان استمدك عليها فخذ على وجهين اما ان ترضى عليها فكتبت  
 بالغا رسيته وهي تشرح وليشهد على ذلك اوم يقرأ عليها بذلك  
 ففي اوجه الاول صار واقفا وفي اوجه الثاني لا لانها رضيت  
 بالوقف بشرط البيع والوقف بشرط البيع باطل صبغة في يد  
 رجل وصبغة اخرى في يد اخر تدعى رجلان هاتين الضيعتين  
 وقف عليه وقف جده على اولاده واولاد اولاده واحدا لرجلين غايب  
 فاقام المدعى البينة على الحاضر فهذا على وجهين اما ان شهد  
 انها ملكا واقفا وقفهما جميعا وقفا واحدا وذكر الشرايط اوجه  
 الشهود وعلى انه وقف فيعين منقذين ففي الوجود الاول قضى  
 القاضى على الحاضر بوقف الضيعتين جميعا لان الحاضر هنا  
 خصا عن الغايب فصار كاحد الوارثين وفي الثاني قضى بوقف الضيعة  
 التي في يده خاصة لان الحاضر لم يرض خصما عن الغايب  
 امارة جعلت قطعه لرض لها مقبرة واخرجهما من يدها ورض  
 فيها ابنتها وملك الضيعة لاصح للمقبر لطلبه الماعنهما بنصيبها